



المادة ١/٢٩٦ عقوبات.

١ - عدم تمتع المتهم بتجريم الجزاءات المحاكمات أصول قانون من ٢٣٢ المادة أحكام بأحكام

ي: ١٩٠٠٨/٢/١٩ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٩

وقد رافقها قرار المحكمة بتلك القضية الكبرى الجزاءات المحكمة أمام المحكمة الجزاءة

٣ - جنحة خرق حرمة المنازل خلافاً للمادة ١/٣٤٧ من قانون العقوبات.

٢ - جنحة عرض منافع الحياة خلافاً للمادة (٣٠٦) من قانون العقوبات.

١ - جنحة خرق العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات.

السند للمتهم

التهم التالية :

قد كانت كبرى الجزاءات المحكمة لدى العامة النيابة أن النيابة والحدود نجد بعد التحقيق

المرافعة

التميز بشكل وورده موضوعاً.

المرافعة مطالعة خطية طلب فيها قبول النيابة العامة النيابة رئيس مساعد ٢٠٠٩/٥/٢٢ تاريخ

موضوعاً.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التميز بشكل ونقض القرار المميز

٥ - جنحة خرق حرمة المنازل خلافاً للمادة ١/٣٤٧ من قانون العقوبات.

المتهم لا يعدو كونه مجرد أعمال تحضيرية لجريمة هناك العرض ولم ترقى إلى

٥ - وعلى فرض صحة مزاعم المشتكى وحسب الاتفاق التي أوردته فإن ما قام به

عليه المحكمة عقاباً عليها.

على يدته فإن كل ذلك يؤكد رضا وقبول المشتكى وبالتالي هدر الأساس الذي بنت

به حتى استمضى وقبضه بندق المساء وتأكيداً أن قضيتهم كان واقفاً وأنه لم ينعج بصالح

رضائها فإن سكوت المشتكى وقبولها وإمعان النظر بالمتهم وهو يخرج قضيتهم ويأعيب

٤ - على فرض صحة مزاعم المشتكى بواقعة أمسالك المميز التميز بغيرها وإن ذلك لم يرد

٢- عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية :

أ- إدانة المتهم بحدود المادة (٣٠٦) عقوبات ومعاقبته بالحبس شهر واحد وتضمنيه الرسوم.

ب- إدانة المتهم بحدود المادة (١/٣٤٧) عقوبات ومعاقبته بالحبس شهر واحد والرسوم.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بالمادة ١/٢٩٦ عقوبات والأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات ووضع المجرم والرسوم وتخفيضها عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات لتصبح وضعه بالأشغال مدة سنتين والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ إحدى العقوبات المحكوم بها الأشد وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وذلك بعد أن توصلت المحكمة المذكورة أن واقعة الدعوى التي خلصت إليها واستقرت بوجدانها تلخص انه وبتاريخ ٢٠٠٦/٢/٧ ظهراً حضر المتهم إلى المنزل الذي تسكنه المجني عليها الكائن في القويرة ودخل إليه وامسك بيده بفخدها وقامت بطرده ثم خرج ووقف أمام المنزل وأخرج قضيبه وقام باللعب به أمامها إلى أن استمنى داخل السور وقام بدفن المني وغادر ولما عاد زوج المجني عليها أخبرته بما حصل وتم إبلاغ الشرطة وتكونت الدعوى.

لم يرتض المتهم بحكم محكمة الجنايات الكبرى المشار إليه فطعن فيه تمييزاً للأسباب التي أوردها بلائحة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية مؤرخة في ٢٠٠٦/٥/٢٢ طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المميز.

ورداً على أسباب التمييز والمنصبة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى في التطبيق القانوني على وقائع الدعوى وذلك بانعدام توفر ركن العنف أو التهديد لجهة تطبيق المادة ١/٢٩٦ عقوبات إذ انه وعلى فرض صحة مزاعم المشتكية فإن ما قام به المتهم لا يعدو كونه مجرد أعمال تحضيرية لجريمة هناك العرض .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد طبقت القانون على وقائع الدعوى تطبيقاً سليماً حيث أوردت في قرارها المطعون فيه ما قام به المميز من أفعال والمنتملة بدخول

و ان

20/11/2020

2

~~مستند~~

٢٨٠٠٦/٦/٢٩ الم - الأخرى سنة ١٤٣٥ هـ جمادى الأولى

[illegible]